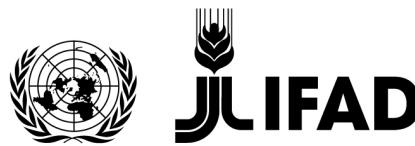


Document:	EB 2007/92/R.10/Rev.1
Agenda:	8
Date:	12 December 2007
Distribution:	Public
Original:	English

A



تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

التقرير النهائي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل الصندوق للنهوض بفعاليته الإنمائية

المجلس التنفيذي – الدورة الثانية والتسعون
روما، 11-13 ديسمبر/كانون الأول 2007

للعلم

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للعلم.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Gunilla Olsson

المديرة التنفيذية لخطة العمل

رقم الهاتف: +39 06 5459 2581

البريد الإلكتروني: g.olsson@ifad.org

Edward Heinemann

مدير البرنامج لخطة العمل

رقم الهاتف: +39 06 5459 2398

البريد الإلكتروني: e.heinemann@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra

الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية

رقم الهاتف: +39 06 5459 2374

البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

المحتويات

1	أولا - مقدمة
1	ثانيا - عرض عام لخطة العمل
3	ثالثا - التعلم بالعمل
5	رابعا - إعادة تشكيل الترتيبات المؤسسية
6	خامسا - استعراض المخرجات
16	سادسا - النفقات حتى تاريخه
16	سابعا - الفرص والتحديات المستقبلية

الملحق

19	الملحق الأول: المخرجات الرئيسية لخطة العمل
20	الملحق الثاني: النفقات حتى تاريخه

التقرير النهائي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل الصندوق للنهوض بفعاليته الإنمائية

أولاً - مقدمة

- 1 وافق المجلس التنفيذي للصندوق في دورته السادسة والثمانين المعقدة في ديسمبر/كانون الأول 2005 على خطة عمل الصندوق للنهوض بفعاليته الإنمائية ("خطة العمل"). وتهدف خطة العمل هذه إلى توفير الأساس الذي تقوم عليه استجابة الإدارة لوصيات التقييم الخارجي المستقل للصندوق¹. كما تضع، حسبما يشير إليه الاسم، الإطار لإجراء التغييرات والتجديدات المطلوبة للنهوض بفعالية الصندوق الإنمائية وأثرها. وكما جاء في التفسير المقدم إلى مجلس المحافظين في دورته التي عقدت في فبراير/شباط من العام التالي (الوثيقة GC 29/L.4)، ستكون خطة العمل هي "الأداة الرئيسية للتغيير الداخلي في الصندوق على مدى فترة التجديد السابع للموارد". وقدمت وثيقة أخرى (EB 2006/87/R.2)، عرضت على المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2006، تفاصيل عن عدد من القضايا الرئيسية المتعلقة بالمناقشات التي أجريت في ديسمبر/كانون الأول 2005.
- 2 طلب المجلس التنفيذي، في معرض موافقته على خطة العمل، من الإدارة ألا تكتفي بتزويده بمعلومات حديثة بصورة منتظمة في جميع دوراته في هذا الشأن ، وإنما تعرض أيضا تقريرا على المجلس في الدورات التي تعقد في ديسمبر/كانون الأول من كل سنة عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل. والتقرير الحالي هو التقرير الثاني والنهائي عن التقدم المحرز (الذي يجيء بعد التقرير المعروض في ديسمبر/كانون الأول 2006) كما أنه يأتي عقب تقديم تقارير شفهية عن التقدم المحرز على المجلس التنفيذي في دورتي أبريل/نيسان وسبتمبر/أيلول 2007.
- 3 نظرا لأن التقرير الحالي هو التقرير الأخير المقرر عرضه على المجلس التنفيذي، فإنه يهدف إلى تقديم عرض عام عن التقدم المحرز منذ دورة سبتمبر/أيلول 2007، كما يهدف في الوقت ذاته إلى تقديم عرض عام شامل للتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل منذ بدايتها في مطلع عام 2006. والرسالة الرئيسية التي يريد أن يبعث بها التقرير هي أن تنفيذ خطة العمل يمضي قدما، حيث تحقق معظم المخرجات المتفق بشأنها، مما أدى إلى تغيير الطريقة التي يمارس بها الصندوق عمله. ويركز التقرير الحالي على تعليم النظم والأدوات التي تم وضعها لهذا الغرض ومؤازرة زخم التغيير.

ثانياً - عرض عام لخطة العمل

الأهداف ومجالات التركيز

- 4 الهدف الرئيسي لخطة العمل هو النهوض بفعالية الإنمائية من خلال تناول الأبعاد الحيوية لمستوى الأداء: الملائمة والفعالية والفاءة.

¹ صدر تقرير التقييم الخارجي المستقل للصندوق في سبتمبر/أيلول 2005.

حددت وثيقة خطة العمل الصادرة في ديسمبر/كانون الأول 2005 (EB 2005/86/R.2/Rev.2) أكثر من 40 من المخرجات، منها 11 تم عرضها على المجلس التنفيذي في دوراته الثلاث عن تعزيز التوجيهات والخطط الاستراتيجية للصندوق، وتعزيز جودة المشروعات وأثرها، وتحسين إدارة المعرفة والقدرة على الترويج للابتكار. كما تم تحديد مجال رابع، هو الإدارة المعززة للموارد البشرية، باعتبارها مسألة ضرورية بهدف تحقيق التقدم في المجالات الثلاثة الأخرى، كما شكلت هدفاً من أهداف خطة العمل.

تقرر إعداد مخرجات خطة العمل والموافقة عليها وتنفيذها بأكبر قدر ممكن في عامي 2006 و 2007. وفي عام 2008 سيتم المضي قدماً في إجراء التغييرات والإصلاحات وتعديلمها في مجالات عمل الصندوق

الإدارة بهدف تحقيق النتائج الإنمائية

تمشياً مع الالتزام بجدول أعمال "فعالية المعونة" الوارد في إعلان باريس²، اعتمد الصندوق نهج الإدارة بهدف تحقيق النتائج الإنمائية في مشروعاته وبرامجه القطرية ذات الصلة، فضلاً عن تطبيقه في المنظمة ذاتها. ويعتبر التعليم الفعال للإدارة بهدف تحقيق النتائج الإنمائية مسألة حيوية لتنفيذ خطة العمل، بل إنها أيضاً مسألة بالغة الأهمية لنجاح تنفيذها.

يركز جدول أعمال الصندوق في مجال الإدارة بهدف تحقيق النتائج الإنمائية فوق كل شيء على وضع نظم وأدوات متماسكة ومتراقبة من أجل تحديد ورصد وتقدير النتائج. ويقوم هذا النهج على أساس عدد من المبادئ الرئيسية هي:

- التحديد والبيان الواضح لأهداف الصندوق الاستراتيجية.
- تركيز جميع النظم والعمليات واستخدام الموارد (البشرية والمالية) وتوجيهها نحو بلوغ هذه الأهداف الاستراتيجية.
- إدارة جميع النظم والعمليات واستخدام الموارد بما يتفق ويتوازن مع بعضها البعض.
- الرصد المسبق للتقدم المحرز لإجراءات تحقيق الأهداف الاستراتيجية واستخدام المعلومات التي تسفر عنها في اتخاذ القرارات والتعلم

تنقق جميع نواتج خطة العمل مع هذه المبادئ وتسهم في ترسیخ جذورها عبر المنظمة. وهكذا فإن الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2007-2010 (أنظر الفقرتين 25 و 26 من هذه الوثيقة) يعبر عن هذه الأهداف الاستراتيجية كما يوفر إطار إدارة النتائج (الفقرات 31-35) آلية لرصد التقدم المحرز فيها، وتركز جميع المخرجات الأخرى (القسم الخامس) على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة واتفاقها بشكل متناسب ومتوازن تماماً.

وبصورة عامة، فإن الطريقة التي أدت بها خطة العمل إلى تحقيق التوازن بين المخرجات والأهداف الاستراتيجية ضمنت تحقيق التنازن بين المخرجات وأسهمت في رصد التقدم المحرز ربما ما يمثل أهم إنجازات هذه الخطة. كما أنها تمثل إسهاماً كبيراً في تعليم الإدارة بهدف تحقيق النتائج الإنمائية على المستوى القطري ومستوى المنظمة وتشكل، على الأقل، جزءاً من الأساس الذي يقوم عليه تحقيق استدامة هذه النتائج.

² منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، إعلان باريس عن فعالية المعونة (باريس: 2005).

العمل الوثيق مع المجلس التنفيذي

- 11 عملت إدارة الصندوق والمجلس التنفيذي خلال فترة تنفيذ الخطة بالتعاون الوثيق فيما بينهما، حيث كان دعم المجلس للإدارة عاملاً مهماً في نجاح الخطة. وقد عقد المجلس التنفيذي شهانية اجتماعات غير رسمية لتدارس مسودات المخرجات³. في جميع هذه الحالات ازدادت النسخة النهائية من المخرجات ثراء بفضل ما تتوفر لها من معلومات وما أبدى بشأنها من تعليقات.
- 12 وبصورة أشمل، أدت مشاركة المجلس التنفيذي مبكراً في إعداد المخرجات إلى التوصل إلى توافق في الآراء بين الإدارة والمجلس بشأن التوجهات العريضة الأخرى. وقد ساعد ذلك على إضافة الخبرات ووجهات النظر العلمية الخارجية للمخرجات مما عزز جوتها وساعد على إطلاع المجلس على وظيفة هذه المخرجات في جدول الأعمال الأوسع للإدارة بهدف تحقيق النتائج الإنمائية، كما ساهم في إقامة علاقة قيمة من التعاون والتقة بين إدارة الصندوق والمجلس التنفيذي. وقد افتتحت الإدارة بمدى قيمة هذه التفاعلات والعمليات واقتصرت مواصلة تطبيقها كطريقة لإعداد الوثائق الاستراتيجية للمؤسسة. ويمكن أيضاً إثراء مشاركة أعضاء المجلس التنفيذي عبر تيسير الزيارات الميدانية إلى المشروعات التي يدعمها الصندوق وتنظيم حلقات عمل إطلاعية للمدراء الجدد.

إدارة المخاطر

- 13 بالرغم من أن مسألة إدارة المخاطر لم تبحث بشكل كامل في الوثيقة التي عرضت على المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2005، فقد تم التسليم في مرحلة مبكرة من تنفيذ الخطة بضرورة تحديد وتقدير المخاطر المرتبطة بخطة العمل والتخفيف من أثرها. كما وضع سجل للمخاطر التي تتعرض لها خطة العمل في أبريل/نيسان 2006. وأجري استعراض منظم لهذا السجل منذ ذلك الوقت وسوف يتم استيفاؤه قبل دورة المجلس التنفيذي المقرر عقدها في ديسمبر/كانون الأول قبل إدراجها كجزء من مصفوفة إدارة المخاطر في المنظمة. وقد حدد تحليل المخاطر عدداً من الإجراءات المطلوبة للتخفيف من أثرها، مما دفع إلى تعزيز مجموعات العمل من منظور الموارد المالية والبشرية على السواء، ويقدم جدول أعمال الموارد البشرية والثقافة التنظيمية الوارد في هذه الوثيقة (الفقرات 35-38) عدداً من الأمثلة التي توضح ذلك. وبصورة عامة كان تحليل المخاطر ذات الصلة واحتمال تأثيرها على المخرجات الأخرى أحد الدوافع الرئيسية إلى إجراء التعديلات في الترتيبات المؤسسية لتنفيذ خطة العمل (القسم الرابع) وإنشاء مجموعة فرعية مخصصة للموارد البشرية في مارس/آذار 2007 وزيادة الميزانية المخصصة لها.

ثالثاً - التعلم بالعمل

- 14 أثناء تنفيذ خطة العمل اتبعت إدارة الصندوق نهجاً استباقياً في مجال التعلم. وقد استفادت بانتظام من مخزون التجارب المتعلقة بالتنفيذ ومن الدروس المستخلصة منها كما استجاب، عند الضرورة، بإجراء تعديلات في الترتيبات والمخرجات المؤسسية.

³ بشأن سياسة الاستهداف، والإطار الاستراتيجي، واستراتيجية إدارة المعرفة، واستراتيجية الابتكار (مرتان)، وإطار النتائج، والحضور الميداني التجريبي، والتقرير الخاص بالفعالية الإنمائية للصندوق.

-15 أجرت الإدارة في مطلع عام 2007، استعراضًا شاملًا للخبرة المكتسبة في مجال تنفيذ خطة العمل. وخلصت إلى أنه بينما أمكن إثراز تقدم جيد خلال عام 2006 في تحقيق المخرجات المطلوبة، فإنه يتبعين تعليم عدد من الدروس المهمة فيها. وخلصت هذه الجهود إلى ستة دروس لها أهمية خاصة هي:

- إبراز قضايا إدارة الموارد البشرية. أشارت الوثيقة الأصلية لخطة العمل إلى أن الصندوق سيواصل إصلاح إدارة الموارد البشرية لدعم تنفيذ توصيات مجموعات العمل. وكان التقدم السريع المحرز في تنفيذ المجالات الأخرى من خطة العمل في عام 2006 دافعاً إلى التحرك بصورة أسرع وأكثر جوهريّة مما كان مخططًا له في مجال إدارة الموارد البشرية. وأصبح من الواضح أن الأمر يتطلب وضع نهج شامل وجامع للمؤسسة من أجل التصدي لهذه القضايا بما يحقق المزيد من النتائج في إطار زمني أقصر.
- ثقافة المنظمة. من الشروط الأساسية لتعزيز واستدامة التغيير، وجود ثقافة في المنظمة تكفل تحقيق هذا الهدف. وقد أصبح من المسلم به بصورة متزايدة أن الصندوق لا يحتاج فقط إلى تحديد ثقافة المنظمة التي تمكّنه من بلوغ أهدافه وأولوياته الاستراتيجية، وإنما يتبعين عليه أيضًا أن يتّخذ خطوات فعالة في خلق هذه الثقافة.
- الاتصالات. ركزت جهود الاتصالات خلال عام 2006 في المقام الأول على إحاطة المجلس التنفيذي بكل المعلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل. وكان من المسلم به أيضًا ضرورة توجيه المزيد من الاهتمام للاتصالات الداخلية والتأكّد من أن جميع الموظفين يفهمون ما تسعى خطة العمل إلى تحقيقه، والإيمان بضرورة التغييرات الجارية وتأييدها بكل قوّة.
- القيادة على المستوى القطري. كان التركيز في البداية على نموذج تشغيلي جديد، ينصب بوضوح على أسلوب الصندوق في تسخير عمله. غير أن الأسلوب الذي يتبعه الصندوق قد ي عمله على المستوى القطري يتشكّل، بصورة متزايدة، في ضوء مبدأ القيادة على المستوى القطري، وأصبح من المسلم به ضرورة التركيز على أفضل السبل التي يمكن للصندوق أن يستجيب بها لهذه الحقائق الجديدة. وكان المفتاح إلى ذلك هو إيجاد أشكال جديدة تجريبية للمشاركة على المستوى القطري بما يمكن الصندوق من الإسهام المسبق في جداول الأعمال التكميلية لفعالية المعونة (التي تجسد قضايا مثل استراتيجيات المساعدة المشتركة، والنهج القطاعي الشاملة، إلخ) والإصلاحات الجارية في الأمم المتحدة (أمم متّحدة واحدة).
- تنفيذ خطة العمل. تبدأ خطة العمل، ولا تنتهي، بالموافقة على المخرجات المستهدفة. وكان من التغييرات الرئيسية التي حدثت في عام 2007 وضع هذه المخرجات موضع التنفيذ، ولا سيما تلك التي تتعلّق بمشاركة الصندوق على المستوى القطري في المقام الأول. وقد تطلب ذلك الالتزام من جانب المدراء والتجربة من جانب الموظفين، وتحويل التركيز من المقر في روما إلى الميدان ومن إعداد الوثائق إلى اتخاذ إجراءات العمل، وتجربة طائفة من المبادرات لتحسين إدارة البرامج القطريّة والإشراف على المشروعات وتنمية الشراكات والإبتكار وإدارة المعرفة.
- إشراك فريق الإدارة العليا. مع إنشاء فريق الإدارة العليا للصندوق في النصف الثاني من عام 2006، أصبح من المعترف به أن نجاح خطة العمل يعتمد على ملكية أعضاء الفريق الجد لهذه الخطة، سواء كأفراد أو كجماعة. فمن جهة يتبعين عليهم أن يهتموا بقيادة تنفيذ

خطة العمل والتصدر بهدف تحقيق المخرجات وتنفيذها، ومن جهة أخرى يتعين عليهم أن يؤدوا دوراً مهماً في إشراك الموظفين في حوار مفتوح وشفاف بشأن ما تعنيه خطة العمل لهم.

-16- واستجابة لهذه الدروس أجري في مارس/آذار 2007 عدد من التعديلات الرئيسية في خطة العمل وفي الترتيبات المؤسسية لتنفيذ هذه الخطة. ويشرح القسم الرابع هذه الترتيبات الجارية.

رابعا - إعادة تشكيل الترتيبات المؤسسية

-17- بعد عملية الاستعراض التي أجريت في مطلع عام 2007، أعيد تشكيل الترتيبات المؤسسية لتنفيذ خطة العمل. ولا تزال العناصر الرئيسية لهذه الترتيبات معروضاً بها حتى الآن.

-18- فريق إدارة خطة العمل. أعيد تشكيل هذا الفريق لكي يشرك فريق الإدارة رفيع المستوى في أعماله بشكل مباشر. وتولى قيادته السيدة Gunilla Olsson المديرة التنفيذية لخطة العمل، وضم الفريق في عضويته في Kevin Cleaver، Jessie Mabutas، Matthew Wyatt 2007 (مساعدو رئيس الصندوق للعلاقات الخارجية، والمالية وإدارة البرامج) Gary Howe المدير الأقدم للتخطيط الاستراتيجي، إدارة الميزانية والموارد. وعند مناقشة قضايا معينة والقضايا الأخرى، عند الضرورة، انضم إلى الفريق قادة المجموعات الفرعية المنبثقة عن مجموعات العمل الثلاث الأكبر. وعقد فريق إدارة خطة العمل اجتماعات أسبوعية في عام 2007 من أجل:

- توفير الإرشادات الاستراتيجية والإشراف على مجموعات العمل في الإعداد لعملية تحقيق المخرجات؛
- الترويج للتناسق والتواافق والتماسك بين المخرجات؛
- استعراض المخرجات وإقرارها والتصدر، في المقام الأول، للعمل على تحقيقها؛
- رصد تنفيذ مخرجات خطة العمل وتقدير أثرها.

-19- مجموعات العمل. أعيد تشكيلها بما يتفق مع الواجبات الباقية لخطة العمل والأولويات الناشئة . وتألف كل مجموعة من مجموعات فرعية تختص بموضوعات معينة ذات صلة. ويعتبر عمل هذه المجموعات والمشاركة فيها محدوداً من حيث الوقت والنطاق، مما يوفر لها أكبر قدر ممكن من الكفاءة والمرؤنة. وسوف تنقل مسؤوليات مجموعات العمل و/أو أنشطتها إلى الأطراف المختصة عند الضرورة. والواقع أنه تم إشراك عدد من المجموعات الفرعية في هذا المجال (مثل تلك المعنية بالإطار الاستراتيجي أو العمليات السياسية).

-20- يتولى عضو من فريق إدارة خطة العمل قيادة كل مجموعة من مجموعات العمل بغرض ضمان دعم الإدارة لمخرجات الخطة. وتضم هذه المجموعات في عضويتها عدد مختار من موظفي الدوائر الأخرى ومن أمانة خطة العمل الذين يقومون بدور محدد هو ضمان التناسق والتماسك لعملها. ويتولى قادة هذه المجموعات إدارة ميزانيات الأنشطة الخاصة بها، ومن ثم المسئولية عن إدارة ورصد استخدام موارد خطة العمل. وتضم جميع مجموعات العمل عدداً من الأعضاء الذين ينتمون إلى مختلف دوائر

الصندوق، كما قام عدد كبير من الموظفين على كل المستويات بالمشاركة المباشرة في مجموعات العمل أو المشاركة فيها في إطار مناقشات مجموعات التركيز والمشاورات وعمليات الاستقصاء.

-21 أعيد تحديد مجموعات العمل الثلاث على النحو التالي:

- **الفعالية التنظيمية وإدارة الموارد البشرية**، حيث تعمل المجموعات الفرعية في مجالات (i) إطار قياس في الصندوق؛ (ii) تقرير الصندوق عن الفعالية الإنمائية؛ (iii) مواعنة إدارة الموارد المالية والبشرية؛ (iv) تغيير ثقافة المنظمة.
- **المشاركة على المستوى القطري**، حيث تعمل المجموعات الفرعية في مجالات: (i) المشاركة على المستوى القطري باستخدام نموذج التشغيل الجديد للصندوق؛ (ii) المشاركة في جدول أعمال إصلاح الأمم المتحدة وفعالية المعونة؛ (iii) النظم الداخلية لتعزيز/ضمان الجودة.
- **إدارة المعرفة والابتكار**، حيث تتولى المجموعات الفرعية المسؤولية عن إعداد (i) استراتيجية إدارة المعرفة (ii) استراتيجية الابتكار في الصندوق.

-22 أمانة خطة العمل أعيد أيضاً تشكيلها وقامت بدور رئيسي خلال عام 2007 في ضمان تحقيق مخرجات خطة العمل. وترأس هذه الأمانة المديرة التنفيذية لخطة العمل التي ترفع تقاريرها لرئيس الصندوق وتتولى المسؤولية عن المخرجات الشاملة لخطة العمل. ويشتراك موظفو الأمانة اشتراكاً فعالاً في مجموعات العمل ويرصدون عن كثب التقدم المحرز في تحقيق المخرجات وما يعقبها من أنشطة التنفيذ وإعداد التقارير عنها بانتظام، إلى جانب مساندة فريق إدارة خطة العمل عند الاقتضاء. وتتألف الأمانة من عضوين (Edward Heinemann و Monica Bugghi) بالإضافة إلى المديرة التنفيذية. وانتقل عضو آخر (Richard Aiello) إلى شعبة الموارد البشرية بعرض الإسهام بشكل أكثر فعالية في تنفيذ جدول أعمال التغيير.

خامساً - استعراض المخرجات

-23 حتى تاريخه، يسير تنفيذ خطة العمل في الطريق المرسوم لها. فقد تم بالفعل استكمال 27 من المخرجات، منها 11 وافق المجلس التنفيذي عليها. ولا تزال توجد ثلاثة مخرجات في انتظار موافقة المجلس عليها، وسوف تعرض جميرا على المجلس في دورته في ديسمبر/كانون الأول 2007. ومن المتوقع الانتهاء من ستة مخرجات أخرى في نهاية 2007 والانتهاء من العددباقي منها في مطلع عام 2008. ومعظم هذه المخرجات يتعلق بإدارة الموارد البشرية والاتساق، وهي المخرجات المضافة التي حددت الإدارة الحاجة إليها في سياق تنفيذ خطة العمل.

-24 ومع اعتماد كل مخرج من هذه المخرجات تغير مجال التركيز واتجه إلى تعليم هذه النظم والأدوات في تسخير عمل الصندوق. ويتحقق التقدم في هذا المجال أيضاً وأصبحت مجموعات المخرجات، سواء الفردية منها أو التي تدعم بعضها بعضاً، تشكل أسلوب تسخير العمل في المنظمة ونظمها، ومن ثم في تشكيل أنشطة الصندوق على المستوى القطري. وتوجز الفقرات التالية المخرجات، الرئيسية التي استكملت في فترة تنفيذ خطة العمل وتبيّن ما حققتها من أثر حتى تاريخه.

الفعالية التنظيمية وإدارة الموارد البشرية

- 25- الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2007-2010. وضع الإطار الاستراتيجي في عام 2006 ووافق المجلس التنفيذي عليه في ديسمبر/كانون الأول من تلك السنة (الوثيقة 1/R.2/89/Rev.1 EB). ويبيّن هذا الإطار أفضل السبل التي يمكن للصندوق أن يستخدمها في التهوض بالمهمة المنوطة به واستخدام ما لديه من وسائل لتعظيم إسهاماته في الحد من الفقر الريفي. ويسلم هذا الإطار ويستجيب إلى الطبيعة المتغيرة للفقر العالمي وهيكل التنمية الدولية، لاسيما جدول أعمال باريس لفعالية المعونة. ويحدد الإطار المزايا النسبية للصندوق، كما يبيّن تسلسل هيكل الأهداف الإنمائية للصندوق⁴ وهي المبادئ الرئيسية للمشاركة⁵، وفي المجالات المواضيعية لعمله. كما أنه يشرح كيفية إدارة الصندوق وتنظيمه بغرض تحقيق الأهداف الإنمائية المحددة له⁶.
- 26- منذ اعتماد الإطار الاستراتيجي أصبح هو الذي يوجه جميع ما أعقب ذلك من مخرجات. مثل ذلك أنه حدد الأولويات الاستراتيجية لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج، وعمليات تصميم المشروعات، ونظم تعزيز/ضمان الجودة، والمبادئ التوجيهية للإشراف، كما أنه أسهم في وضع استراتيجية الابتكار وإدارة المعرفة. وكان تسلسل هيكل الأهداف الإنمائية هو نقطة الانطلاق لإطار النتائج في الصندوق. كما أنه أسهم أيضاً، باعتباره نقطة الانطلاق لتنفيذ جدول أعمال الصندوق، في الإدارة بهدف تحقيق النتائج الإنمائية، كما أنه أسهم في تحديد أولويات إعداد الميزانيات، لاسيما الأولويات الاستراتيجية لبرنامج العمل القائم على تحقيق النتائج وفي العملية الجارية لمواعنة الموارد البشرية.
- 27- العملية السياسية. استجابة للجوانب التي شغلت بالتقييم الخارجي المستقل بأن الصندوق لا يمتلك الكثير من السياسات التشغيلية أو القطاعية، وأن تطوير السياسات لم يواكب جدول الأعمال الاستراتيجي الناشئ، نفذ الصندوق عملية جديدة لتطوير ورصد الالتزام بسياسات الصندوق. وتشمل هذه العملية طائفة واسعة من السياسات المؤسسية التي تستخدم في توجيه مشاركة الصندوق وعملياته من أجل تحقيق الأهداف المحددة في الإطار الاستراتيجي. وتركت هذه العملية بصفة خاصة على السياسات المتعلقة بالمجالات القطاعية للاستثمار والقضايا المواضيعية ذات الأهمية للصندوق، ولكن لا يزال يتبعين تطبيقها على السياسات المتعلقة بالمهام الرئيسية للصندوق. وتم تنفيذ هذه العملية على أساس تجريبي في إطار الوثائق السياسية والاستراتيجيات الجديدة (الاستهداف، وإدارة المعرفة، والابتكار) كما تستخدم حالياً في وضع السياسات المتعلقة بالحصول على الأراضي وأمن حيازتها.
- 28- تسلم العملية السياسية بأهمية رصد الالتزام بتحقيق الأثر المنشود من سياسات الصندوق وتقديره. وتم وضع إطار لرصد مدى الالتزام بالسياسات الرئيسية في البرامج والمشروعات القطرية من خلال النص

⁴ أهداف الصندوق الاستراتيجية هي "تعزيز مهارات وقدرات فقراء الريف من الرجال والنساء ومنظماتهم بما يمكنهم من الاستفادة من الموارد الطبيعية من الأرض والمياه والتكنولوجيا الزراعية المحسنة وخدمات الإنتاج الفعالة وطائفة عريضة من الخدمات المالية والوصول إلى أسواق المدخلات والمنتجات الزراعية التي تتسم بالشفافية والقدرة التنافسية. وفرص العمل في المجال الريفي غير الزراعي وتجهيز المشروعات الصغيرة والمشاركة في رسم السياسات المحلية والوطنية وعمليات البرمجة".

⁵ مبادئ مشاركة الصندوق هي "الانقاذية والتركيز، والاستهداف، وتمكين فقراء الريف، والابتكار، والتعلم وتوسيع النطاق، وإقامة الشراكات الفعالة، وتحقيق الاستدامة".

⁶ أشارت وثيقة خطة العمل الصادرة في ديسمبر/كانون الأول 2005 (الوثيقة 2/R.2/86/Rev.2 EB) إلى أن الإدارة ستضع خطة متوسطة الأجل للمنظمة. وتم استعراض الحاجة إلى هذه الخطة في ضوء الإطار الاستراتيجي الشامل (مدعماً بإطار إدارة النتائج ومستكملاً بطائفة من الوثائق السياسية) واتفق مع المجلس التنفيذي على إلغاء هذا المخرج تحديداً.

على اشتراطات محددة في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج (الفقرتان 39 و 40) ونظم تعزيز/ضمان الجودة (الفقرات 44-49) والمبادئ التوجيهية للإشراف (الفقرتان 51 و 52) بينما يتم تدبير أثر هذه الأنشطة باستخدام إطار قياس النتائج (الفقرات 31-33).

-29- **سياسة الصندوق في مجال الاستهداف.** يبرز الإطار الاستراتيجي مسألة الاستهداف باعتبارها من المبادئ الخمسة لانخراط الصندوق والتي ينبغي التعبير عنها في جميع أنشطته. وتوصلت سياسة الاستهداف التي اعتمدت في سبتمبر/أيلول 2006 (الوثيقة EB 2006/88/R.2/Rev.1) إلى فهم مشترك بما تعنيه عملية الاستهداف للصندوق. وفي سياق المجموعة المستهدفة من الصندوق (أي فقراء الريف الذين يعانون من الفقر وانعدام الأمن الغذائي) تقتضي هذه السياسة من الصندوق أن يصل إلى "السكان الذين يعانون من الفقر المدقع ولكن لديهم الإمكانيات لتحسين الوصول إلى الأصول واغتنام الفرص المتاحة للإنتاج الزراعي وأنشطة توليد الدخل في المناطق الريفية". وتحتفل هذه المجموعة، من الناحية العملية، اختلافاً كبيراً وفقاً للظروف المحلية. وتشمل هذه المجموعة التي تعتمد سبلها المعيشية على الإنتاج المحصولي والحيواني وصيد الأسماك وجمع منتجات الغابات وتجهيز الإنتاج الزراعي وممارسة التجارة صغيرة النطاق. وفي هذا الصدد يتم التركيز بشكل خاص على النساء، ليس فقط لأن فرصة حصولهن على الأصول والخدمات أقل من فرص حصول الرجال عليها، كما أن صوتهن أضعف من صوت الرجال فيما يتعلق باتخاذ القرارات العامة، وإنما أيضاً لأن التركيز على نساء الريف يؤثر كثيراً في النمو والحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي الأسري. ويشكل السكان الأصليون والأقليات العرقية في بعض الأقاليم جزءاً مهماً من المجموعة المستهدفة للصندوق.

-30- وتبيّن هذه السياسة أيضاً المبادئ العامة التي يسترشد بها الصندوق في تحديد المجموعة المستهدفة والوصول إليها والوسائل التي يتبعها عليه استخدامها لبلوغ هذه الغاية. كما أنها توفر نظرة عامة لكيفية التصدي لمسألة الاستهداف في سياق الوسائل التشغيلية في الصندوق. وأصبح نهج الاستهداف الذي يطبقه الصندوق يسترشد بصورة متزايدة بالمعلومات التي توفرها برامج تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر وبالطريقة التي تتظر بها الحكومات ذاتها إلى مفهوم الفقر الريفي. وفي الوقت نفسه تعتبر تجربة الصندوق في مجال استهداف فقراء الريف عنصراً مهماً في الحوار السياسي الذي يجريه مع حكومات البلدان الأعضاء. ووضعت المبادئ التوجيهية لتحليل الفقر والسبل المعيشية لمساعدة الموظفين في تقييد هذه السياسة بصورة فعالة.

-31- **إطار قياس النتائج.** في سياق الموافقة على الإطار الاستراتيجي، طلب المجلس التنفيذي من الإدارة أن تعرض عليه إطار النتائج في دورة سبتمبر/أيلول 2007 بما يمكنه من رصد التقدم الذي تحرزه المنظمة في ترتيب الأهداف الإنمائية ووضعها في صلب الإطار الاستراتيجي.

-32- وسيتمكن إطار قياس النتائج الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2007 (الوثيقة EB 2007/91/R.2/Rev.1) للإدارة من رفع التقارير عن التقدم المحرز في (i) تحقيق الأغراض والأهداف المحددة في الإطار الاستراتيجي (ii) التطبيق المتناسق للمبادئ الرئيسية للمشاركة المنصوص عليها في الإطار الاستراتيجي. واستناداً إلى أفضل الممارسات المتتبعة في المؤسسات المماثلة، سوف يستخدم هذا الإطار ستة مؤشرات فقط لتقييم جودة وأداء وأثر المشروعات والبرامج القطرية للصندوق

من مرحلة الاستهلال وأثناء التنفيذ وحتى الاستكمال. وتمشيا مع المنهجية التي يستخدمها مكتب التقييم في الصندوق والمهام المماثلة في المنظمات الأخرى، سوف يستخدم جدول مؤلف من ست درجات لنقدير مدى نجاح البرامج والمشروعات التي يدعمها الصندوق في تحقيق نتائج قابلة لقياس باستخدام هذه المؤشرات. وسترفع الإدارة تقرير إلى المجلس التنفيذي في هذه الدورة بشأن التقدم المحرز في وضع هذا الإطار.

-33 سوف يستفيد إطار قياس النتائج من مصادر البيانات القائمة، كلما أمكن ذلك، كما حققت المجموعة الفرعية المعنية بعض التقدم في وضع تصنيفات رقمية لكل من المؤشرات الستة. ويعتبر المسح الخاص بالشركاء/العملاء⁷ أداة جديدة في هذا المجال، وتم وضع استبيان وإطار منهجي لهذا الغرض. ومن المستهدف إرسال المسح سنوياً إلى مجموعة فرعية من شركاء الصندوق الرئيسيين في جميع البلدان الأعضاء التي ينفذ فيها الصندوق برنامجاً جارياً لفرص الاستراتيجية القطرية، ومن المتوقع تنفيذه على أساس تجريبي قبل نهاية عام 2007. وسوف ينفذ إطار قياس النتائج بالكامل في عام 2008. وسوف يدرج بيانات عن نتائج تنفيذ الإطار في تقرير أداء الحافظة (كما سيستعان به في إعداد التقرير الخاص بفعالية الصندوق الإنمائية) لعرضه على المجلس التنفيذي في دورة ديسمبر، كانون الأول 2008⁸

-34 وضع الخطط والميزانيات والتقارير. وضعت الإدارة في النصف الأول من عام 2007، الأولويات الاستراتيجية لبرنامج العمل المستند إلى النتائج، واعتمد تمويل تجهيز البرامج وميزانية الصندوق ومكتب التقييم لعام 2008، فضلاً عن هيكل ومحنتي التقرير المتعلق بفعالية الصندوق الإنمائية. وفي سبتمبر/أيلول 2007 ناقش المجلس التنفيذي برنامج العمل والأولويات الاستراتيجية، بينما عرض برنامج العمل والميزانية على حلقة دراسية غير رسمية اشترك فيها المدراء التنفيذيون. وسوف ترفع الإدارة تقريراً إلى المجلس التنفيذي في هذه الدورة مع الوثائقين، وهو ما يمثل عناصر مهمة من جدول أعمال الصندوق في مجال الإدارة بهدف تحقيق النتائج الإنمائية.

-35 مواعنة وإدارة الموارد البشرية. كان من المسلم به أثناء استعراض الإدارة في مطلع عام 2007، للتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل، أن قضايا الموارد البشرية تشغل مكانة متاخرة من الاهتمام مقارنة بالتقدم الجاري إثرازه في مجالات الخطة الأخرى. وتم تشكيل مجموعة فرعية أخرى ووضع جدول أعمال استراتيجي لتعزيز إدارة الموارد البشرية ومواعنته مع أولويات المؤسسة، ومن ثم وضع الأساس في الفصل الثاني من عام 2007، لتحديد مجموعة جديدة طموحة من المخرجات.

-36 تم منذ ذلك الوقت تطوير جدول الأعمال وتحويله إلى إطار استراتيجي للموارد البشرية في الصندوق الذي يركز على ستة مخرجات هي: تعزيز إدارة الموارد البشرية، وبناء قدرات القيام بمهام إدارة الموارد البشرية، ودعم وتعزيز القيم الأساسية للصندوق، وبناء وإدارة قوة عاملة رفيعة الأداء، ومواعنة قياسات الموارد البشرية وحوافزها مع أولويات المؤسسة، وزيادة فعالية الإدارة. وأُسندت إلى المجموعة

⁷ سوف يسهم المسح الخاص بالشركاء/العملاء أيضاً في نهوض الصندوق بالتزاماته في مجال المسائلة المشتركة باعتباره مؤشراً للتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال باريس المتعلق بفعالية المعونة.

⁸ بناء على طلب المجلس التنفيذي، سيقسم التقرير المؤشرات المستخدمة في قياس أثر البرنامج بحسب العناصر المكونة له (زيادة الدخل، وتحسين الأمن الغذائي، وتمكين فقراءريف)، كما سيستعرض المؤشر المتعلق بإسهامات الصندوق وفعاليته في ضوء المعلومات المتوفرة.

الفرعية المعنية بالموارد البشرية المسؤوليات المخصصة لمكتب الموارد البشرية (بالرغم من وجود مجموعة فرعية منفصلة لا تزال تمارس عملها فيما يتعلق بقضايا تغير الثقافة التنظيمية، الفقرة 38). وستكون لجنة الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية، التي يرأسها رئيس الصندوق، هي الإطار المؤسسي الرئيسي الذي تستخدمه الإدارة في مواجهة الموارد البشرية مع الأهداف الإنمائية والتنظيمية للصندوق. وعقدت هذه اللجنة أول اجتماع لها في سبتمبر/أيلول وستواصل اجتماعاتها كل فصل سنوي على الأقل.

-37 بدأ العمل بالفعل في مجالات تعزيز إدارة الموارد البشرية وتشكيل قوة رفيعة المستوى وإدارتها، وتعزيز قدرات مهمة الموارد البشرية في حد ذاتها. ويجري تعين مدير جديد للموارد البشرية، وفي غضون ذلك يتولى مدير مؤقت هذه المهام. واعتماداً على التجربة المكتسبة من عمليات مماثلة في مؤسسات شبيهة، يتولى المدير تقديم المساعدة في تحديد التغرات وأوجه الضعف وتقدير المهارات المطلوبة لترشيد العمل ورسم السياسات وتحديد الممارسات التي يجب تطويرها أو تعديلها لدعم أهداف الموارد البشرية. ويشمل ما تحقق من إنجازات حتى الآن تنظيم دورة إطلاعية للموظفين الجدد، وتعزيز مهارات المدراء على المستوى المتوسط، ووضع التقدير المهني للكفاءات الإدارية لتنفيذ عملية استعراض الأداء المعزز (بما في ذلك عمليات التقدير من خلال الشبكة الإلكترونية وعمليات استعراض الأداء المكونة من "360 درجة"). وعبر عن التزام الإدارة العليا بتطبيق نهج أفضل الممارسات، يتولى جميع مدراء الصندوق (على المستويات العليا والمتوسطة) إجراء هذه التقديرات المهنية لاختصاصاتهم. وأخيراً فإن مضاعفة ميزانية تدريب جميع الموظفين إلى ثلاثة أمثالها في عام 2008 مؤشر إضافي على الالتزام بتنفيذ جدول أعمال التنمية البشرية.

-38 ثقافة المنظمة. هي عامل رئيسي في التغيير التنظيمي الذي يستهدف تعزيز ثقافة المنظمة. وقد اتخذت الإدارة الخطوات اللازمة لتحديد الثقافة التي تيسّر تحقيق إنجاز أهداف الصندوق الاستراتيجية. وتم، كبداية تجريبية، استخدام عملية تشاركية ضمت الموظفين من جميع المستويات، لتحديد أربعة قيم أساسية وما يرتبط بها من سلوكيات وهي: التركيز على النتائج، والتزاهة، والمهنية، والاحترام. وهذه الجوانب تشكل المبادئ والمعايير المتوقع أن تعيش بها الإدارة والموظفوون الآن في كل مظهر من مظاهر عملهم اليومي، ومن ثم فإنها تشكل الأساس لاتخاذ جميع القرارات، كما تشكل عنصراً من عناصر إطار المسائلة للمدراء والموظفيين. وبعد بدء العمل رسمياً بالقيم الأساسية للصندوق في سبتمبر/أيلول بدأت المجموعة الفرعية المعنية بتغيير ثقافة المنظمة العمل بشكل وثيق مع موظفي الصندوق من أجل: استعراض الأوضاع القائمة المتعلقة بالموارد البشرية وأسلوب وإجراءات تسخير عملها لضمان اتساقها مع هذه القيم، ووضع برامج تدريبية نوعية للتأكد من الفهم السليم لمعنى التغيير التفافي وتطبيقاته، وتحديد نظام للرصد وتوفير الحوافز (استعراض الأداء المكون من 360 درجة يشمل أسئلة محددة عن تطبيق المدراء لهذه القيم)

المشاركة على المستوى القطري

-39 برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج. اعتمد المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2006 (الوثيقة R.4/88/2006). إطاراً معدلاً لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج. وتم تحديد المبادئ التوجيهية لوضع هذه البرامج وتوزيعها على المعنيين، كما تم تدريب

الموظفين في مجال تطبيقها وتحدد هذه البرامج ببرنامجا قطريا متماسكا يشترك الصندوق والبلدان الأعضاء في ملكيته. والهدف من ذلك هو تحديد عدد قليل من الأهداف المستمدة من الإطار الاستراتيجي بما يدعم ويتضمن مع إطار السياسات القطرية للحد من الفقر الريفي. كما تشمل إطارا لإدارة النتائج على المستوى القطري باستخدام مؤشرات قابلة للرصد وإعداد التقرير بانتظام عن ما يحرز من تقدم في هذا المجال. وبلغ عدد البرامج التي عرضت على المجلس التنفيذي، بما في ذلك تلك التي اعتمدها المجلس في دوره سبتمبر/أيلول 2007، عشرة برامج.

-40 تشير التقديرات الأولية إلى أن برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج الجديدة كانت أكثر جودة من سابقاتها. فقد أضافت هذه البرامج زخما جديدا لتعزيز أداء وأنثر حافظة المشروعات الجارية، فضلا عن تحديد فرص الاستثمار الجديدة، وروجت لاتباع نهج للبرامج القطرية تتكاشف فيه المشروعات والشراكات والسياسات من أجل تحقيق التكامل بينها، وروجت للتوازن مع الأوليات القطرية وأهداف الصندوق الاستراتيجية، وروجت من خلال استخدام العملية الرسمية لتجهيز هذه الانجازات للملكية القطرية لها.

تعزيز الجودة عند الاستهلال

-41 عملا على تحقيق الهدف الرامي إلى تعزيز الجودة عند الاستهلال المشروعات التي يدعمها الصندوق، ركزت الجهود على تحسين عملية تصميم المشروعات ذاتها والعمليات المتعلقة بتعزيز وتقدير جودة التصميم. وتسهم المبادئ التوجيهية الجديدة لتصميم المشروعات، من جهة، والعملية الجديدة لتعزيز الجودة ونظام ضمان الجودة، من جهة أخرى، في تعزيز جودة المشروعات عند استهالها.

-42 **المبادئ التوجيهية لتصميم المشروعات.** تم وضع مبادئ توجيهية جديدة ومن المتوقع إصدارها في مطلع عام 2008، وستساعد هذه المبادئ الصندوق على الوفاء بشكل فعال بالتزاماته في إطار إعلان باريس عن فعالية المعونة، وتشكل مواعنة المشروعات التي يدعمها الصندوق مع أولوياته الاستراتيجية وأهدافه الإنمائية، وتتوفر، فوق كل شيء، أسلوبا يتناسب بفعالية التكاليف لتعزيز جودة المشروعات عند استهالها.

-43 ترکز المبادئ التوجيهية على عملية تجهيز المشروعات وعلى المحتوى المتوقع للوثائق ذات الصلة. كما تهدف إلى ضمان تحقيق التعاون وتحمل المسائلة والمشاركة في تحمل المسؤولية مع البلدان الأعضاء والصندوق، وتحقيق التنساق مع أنشطة الجهات المانحة الأخرى وتوافقها مع السياسات الإنمائية والإجراءات التي تطبقها الحكومات القطرية، وفوق كل شيء، ضمان الملكية القطرية لتصميم المشروعات. أما من حيث المحتوى فإنها ترکز على المعايير المحددة والواضحة للجودة التي يطلق عليها عوامل النجاح الرئيسية والتي توفر الإرشادات لتصميم المشروعات⁹. و تستكمم هذه العوامل بسلسلة من ملاحظات التعلم أو الإطلاع على المجالات المواضيعية الرئيسية التي وضعت لتجهيز موظفي الصندوق

⁹ تم تحديد ستة من هذه العوامل وهي (i) الملاعة القطرية والالتزام والشراكة؛ (ii) الفقر والتنمية الاجتماعية والاستدامة؛ (iii) مواعنة عناصر التصميم مع أهداف الصندوق الاستراتيجية، وسياسات التنمية الريفية والتحليل، والدورات المستفادة، وإطار النتائج؛ (iv) ترتيبات التنفيذ والجوانب المؤسسية؛ (v) المخاطر والاستدامة؛ (vi) الابتكار والتعلم وإدارة المعرفة.

وخبرائه الاستشاريين المعينين بتجهيز المشروعات. وتم حتى تاريخه إعداد 17 مذكرة تعلم وسوف يستمر العمل في تحديثها.

-44 تعزيز الجودة. يتضمن هذا النموذج لخطة العمل وضع عملية للاستعراض الداخلي المدعم لتعزيز جودة تصميم المشروعات، وتشمل أهم سمات هذه العملية:

- مجالات عوامل النجاح الرئيسية الستة التي تقضي "تطبيق معايير الجودة المحددة الواضحة" وتشكل الأساس لتوجيه العمل على المستوى القطري وتقديم المشورة للأقران وإجراء استعراضات الإدارة واتخاذ القرارات لتعزيز وضمان جودة أداء المشروعات؛
- نموذج تقدير الائتمال، وهو أداة للتقييم الذاتي ويدور حول عوامل النجاح الستة ومسائل التوجيه ذات الصلة. وسوف يتولى كل من مدراء البرامج القطرية استكمال هذا النموذج كشرط مسبق لعرض المشروع على لجنة الاستعراض التقني؛
- إنشاء لجنة جديدة للاستعراض التقني تضم خبراء خارجيين لرفد المعرفة المتاحة في الصندوق بالمعرفة المتوفرة لدى المؤسسات الشريكة (مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية والبنك الدولي) والخبراء الاستشاريين المتعاقد معهم بصفة ثنائية أو شخصية.

-45 تهدف هذه السمات الجديدة إلى توليد مناقشات تركز بشكل أكبر على القضايا الحيوية لتصميم الشركات والسياسات القطرية أثناء اجتماعات لجنة الاستعراض التقني، وتقديم المشورة التي تحقق قيمة مضافة بجانب طرح مقتراحات ملحوظة لتحسين التصميم في مراحله المتعاقبة. وتقدم لجنة الاستعراض التقني المشورة في وقت مبكر من دورة المشروعات على نحو يفوق ما كان متبعاً من قبل، مما يمكن مدراء البرامج القطرية وأفرادها من الاستفادة منها بشكل أفضل. وسوف يوفر نظام ضمان الجودة (الوارد شرحاً أدناه) آلية رقابية لاحقة للتأكد من العمل بالمشورة والاقتراحات المتعلقة بتحسين التصميم.

-46 تمت تجربة العملية الجديدة لتعزيز الجودة في 21 تصميماً جديداً للمشروعات على مدى الفترة من مارس/آذار إلى سبتمبر/أيلول 2007 وستعرض المجموعة الأولى من هذه المشروعات على المجلس التنفيذي في هذه الدورة.

-47 ضمان الجودة. تم وضع نظام لضمان جودة استعراض المشروعات بما يتفق مع التزام الإدارة بالاستجابة للتقييم الخارجي المستقل. ويستند نظام ضمان الجودة إلى نظم مشابهة في المنظمات المماثلة، غير أنه يستند أيضاً إلى التجربة المكتسبة في هذا المجال. والأهم من ذلك، أن هذا النظام سوف يستعرض المشروعات قبل عرضها على المجلس التنفيذي وليس بعده، ومن ثم سيكون هو الفحص الداخلي الأخير لجودة المشروع وتجهيزه قبل أن ينقاوض الصندوق بشأنه مع الحكومة وقبل عرضه على المجلس التنفيذي. وسيؤدي هذا النظام، عند الضرورة، إلى إعادة المشروعات التي لا تفي بمعايير الجودة، وبذلك سوف تكون بمثابة إسهام مهم ومسبق في جودة المشروعات عند استهلاها.

-48 ستقع المسؤولية عن ضمان نظام الجودة على عاتق مكتب نائب رئيس الصندوق، ومن ثم سينفذ بعيداً عن دائرة إدارة البرامج المسئولة عن تجهيز المشروعات. وستنفذ عمليات تقدير الجودة لمجموعات من المشروعات ثلاثة مرات تقريباً كل سنه في فترات تسبق دورات المجلس التنفيذي بنحو 6-8 أسابيع. وسوف يتضمن كل استعراض نحو 10-15 مشروعًا، ومن المتوقع الانتهاء منها خلال فترة أسبوعين.

وسوف تستند عمليات التقدير إلى عوامل النجاح الرئيسية الستة وستوضع الدرجات النهائية للمشروعات في ضوء كل من هذه العوامل. ومن المتوقع اعتماد معظم المشروعات بدون اشتراطات، بينما ستعتمد الأقلية رهنًا باقتراحات بشأن اتخاذ إجراءات محددة أثناء التنفيذ لعلاج جوانب القصور في التصميم أو إعادةتها لمزيد من الإعداد.

-49- اعتمدت الإدارة نظام ضمان الجودة في سبتمبر/أيلول 2007. وكان قد خضع لاختبارات أولية في أكتوبر/تشرين الأول ومن المتوقع تجربته في فبراير/شباط 2008. وبالرغم من التأخير عن الموعد المقترن أصلاً فلم ترغب الإدارة في وضع هذا النظام إلا بعد دخول عملية تعزيز الجودة مرحلة التشغيل الكامل.

-50- نموذج الموافقة على المشروعات. تم في مطلع عام 2006 وضع نموذج جديد لتقرير رئيس الصندوق وتوصيته وافق عليه المجلس التنفيذي في دورته المعقودة في سبتمبر/أيلول 2006 (الوثيقة 2006/88/R.5 EB). والنموذج الجديد أقصر من سابقيه (خفض عدد صفحاته من 13 إلى 5 صفحات) وأصبح يركز حسرياً على القضايا التنظيمية الرئيسية والمسائل المتعلقة بالسمعة ذات الصلة بالمشروعات المقترنة. غير أنه يتاح في الوقت نفسه لأعضاء المجلس التنفيذي إمكانية الوصول الإلكتروني المكتوم إلى تقرير التقدير الأولي الرئيسي والملفات الرئيسية لوثائق المشروعات، بما يمكنهم من تقدير الجوانب التشغيلية والتخطيمية لمقترنات المشروعات بشكل أعمق من ذي قبل. ووافق المجلس التنفيذي منذ دورة سبتمبر/أيلول 2007 على 26 من النماذج الجديدة لهذه التقارير.

-51- سياسة الإشراف. تعتبر مسألة إشراف الصندوق على المشروعات التي يدعمها مسألة ضرورية له، سواء فيما يتعلق بتحسين أداء تنفيذ المشروعات وأثرها الإنمائي وتعزيز قدرته على التعلم المنهجي من تجربته الميدانية. وفي فبراير/شباط 2006، وخطوة أولى لإسناد هذه المسؤولية للصندوق التي كانت تقع من قبل على عاتق إحدى المؤسسات المتعاونة، وافق مجلس المحافظين على تعديل اتفاقية إنشاء الصندوق وسياسة الإقراض ومعاييره. وفي ديسمبر/كانون الأول 2006 وافق المجلس التنفيذي على سياسة الإشراف ودعم التنفيذ (الوثيقة 2006/89/R.4/Rev.1 EB)، وفي أكتوبر/تشرين الأول 2007 صدرت المبادئ التوجيهية التشغيلية ووزعت على جميع الموظفين المعنيين. وبدأ في سبتمبر/أيلول 2007 تنفيذ برنامج شامل للتدريب، وبحلول نهاية السنة سيبلغ عدد الموظفين المتوقع تدريبيهم نحو مائة موظف. كما سيسمح الموظفون الجدد، أي المستشارون المعنيون بالحوافز وعدد إضافي من مدراء البرامج القطرية، في التأكد من تنفيذ هذه السياسة بصورة فعالة. وفي سبتمبر/أيلول 2007 وافق المجلس التنفيذي على أن تتولى إدارة الصندوق الإشراف المباشر على 65 مشروعًا.

-52- ترکز المبادئ التوجيهية على الجوانب المالية للإشراف على المشروعات (لاسيما إدارة القروض) وعلى مهمة دعم التنفيذ الموجهة إلى تحقيق الأثر. وتكفل هذه المبادئ توجيه اهتمام خاص إلى (i) القضايا التي حددها الصندوق باعتبارها قضايا مهمة، مثل الاستهداف وقضايا التمييز بين الجنسين، والإبتكار، وإدارة المعرفة؛ (ii) التأكيد من الالتزام بسياسات الصندوق؛ (iii) وضع نظم فعالة للرصد والتقييم، سواء من أجل توجيه إدارة المشروعات أو تقدير أثرها. وحددت المبادئ التوجيهية متطلبات جديدة لإعداد تقارير الإشراف بحيث تتضمن بيانات تغذي نظم إعداد تقارير التنمية على مستوى الشعب والمؤسسة.

الحضور الميداني. وضعت وثيقة خطة العمل الصادرة في ديسمبر/كانون الأول 2005 مسألة تقييم البرنامج التجاري للحضور الميداني للصندوق كأحد مخرجات الخطة بالرغم من أن مكتب التقييم المستقل هو الذي يتولى عملية التقييم هذه لاحقاً. وخلص التقييم الذي عرض على لجنة التقييم المنبثقة عن المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2007 إلى أن الحضور القطري مسألة حيوية لتعزيز فعالية الصندوق الإنمائية. وتوصل التقييم إلى أن أداء الصندوق في البلدان التي يوجد له فيها شكل من أشكال الحضور الميداني، سواء بتعيين مسؤول وطني، كما حدث في حالتين، أو تعيين مدير حافظة قطرية موفر من الصندوق، كان أفضل من منظور الأبعاد الأربعة التي تم تقييرها وهي دعم التنفيذ، والشراكات على المستوى القطري (بما في ذلك المشاركة في تنفيذ جدول أعمال فعالية المعونة) والمشاركة في حوار السياسات، وإدارة المعرفة.

وفي سبتمبر/أيلول 2007 طلب المجلس التنفيذي أيضاً من إدارة الصندوق وضع خطة عمل ملموسة وعرضها عليه في ديسمبر/كانون الأول 2007. وتشمل خطة العمل التي ستعرض للعلم: (i) استمرار تنفيذ 15 من مبادرات الحضور الميداني القائمة عبر دمج تمويلها في عمليات الميزنة العادية للصندوق. (ii) إيفاد مدير ي برنامجيين قطريين إلى جمهورية تزانيا المتحدة، وفيبيت نام اللذين ينتميان إلى البلدان الخمسة عشر (بالإضافة إلى مدير البرنامجيين القطريين الموظفين بالفعل إلى كولومبيا وبينما) (iii) إحالة أي تجارب في هذا المجال إلى المكاتب شبه الإقليمية.

الابتكار وإدارة المعرفة

استراتيجية الصندوق لإدارة المعرفة. يشكل الابتكار والتعلم وتوسيع النطاق مبدأً من مبادئ المشاركة المنصوص عليها في الإطار الاستراتيجي. وتلتزم استراتيجية الصندوق لإدارة المعرفة بجدول الأعمال المحدد. وكانت هذه الاستراتيجية قد وضعت في النصف الثاني من عام 2006 ومطلع عام 2007، ووافقت عليها المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2007 (الوثيقة R.4/90/EB). وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تزويد الصندوق بإطار وأدوات بهدف تحقيق الفعالية الإنمائية عبر زيادة التعلم من الممارسات الإنمائية وتحسين نظمها واستعداداته المؤسسية للتعلم المستمر وتقاسم المعرفة. وتمتد جذور هذه الاستراتيجية في الصلحيات الأساسية للمنظمة وتتجسد في أساليب تسيير العمل وترتبط ارتباطاً وثيقاً بنواحه الرئيسية.

تولى نائب رئيس الصندوق، تعاونه مجموعة أساسية، المسؤولية الشاملة للإشراف على تنفيذ الاستراتيجية وتوجيهها. وقد سار التنفيذ بخطى جيدة، حيث اتخذت خطوات من أجل وضع مصفوفة للتنفيذ تحدد النتائج المتوقعة والأهداف والمؤشرات ووسائل التيقن منها وأدوار ومسؤوليات المعنيين، وصياغة المبادئ التوجيهية لتعزيز إدارة المعرفة في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج وعمليات الإشراف، ووضع مجموعة مستلزمات إدارة المعرفة، وتحديد اختصاصات إدارة المعرفة التي ستشملها عملية إدارة الموارد البشرية، بما في ذلك خطط العمل الفردية. ويوجد أخصائيو اتصالات إقليميون في عدد من الشعب الإقليمية للمساعدة في تنفيذ جدول أعمال إدارة المعرفة. وتتمكن الأولويات الرئيسية هنا في استخدام مصفوفة التنفيذ وتنفيذ خطة للاقاتصالات تبدأ بتدريب الموظفين.

- استراتيجية الابتكار في الصندوق. استجابة للإطار الاستراتيجي وبناء على استراتيجية إدارة المعرفة المترابطة بشكل وثيق، وضعت استراتيجية الابتكار في النصف الأول من عام 2007 ووافقت عليها المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول من نفس السنة (الوثيقة 1/Rev.1 2007/91/R.3/EB).. وتستجيب هذه الاستراتيجية للجوانب التي تشغّل بالتقييم الخارجي المستقل بأنه رغم وجود أمثلة ممتازة على الابتكارات في الصندوق إلا أن ذلك لا يسير وفق نهج منظم بالقدر الكافي. والهدف من الاستراتيجية هو التأكّد من تعميم الابتكار بصورة منهجية وفعالة في الهياكل والعمليات القائمة ومن ثم في البرامج القطرية والمشروعات التي يدعمها الصندوق. وستتّفّذ سلسلة من الأنشطة لدعم الابتكار على مدى دورة المشروعات والبرامج، فضلاً عن مبادرات الصندوق الأخرى التي تتضمّن جميعاً إجراءات لوضع النماذج وإجراء الاختبارات الازمة. وسوف تتحرّط المنظمة كلّها في عملية التنفيذ. وسوف يقوم فريق صغير مختص هو مجموعة خدمات الابتكار بالعمل ك وسيط في مساعدة أفرقة البرامج القطرية في الحصول على خدمات الابتكار. وستمول تكاليف هذه الاستراتيجية أساساً من مصادر التمويل القائمة وستكمل من موارد مبادرة تعميم الابتكار¹⁰.
- يجري بالفعل تعميم الابتكار حالياً في العمليات الأساسية لتسهيل أعمال الصندوق. وتتطلّب المبادئ التوجيهية الجديدة لتصميم المشروعات التركيز على الابتكار. وقد أدرج الابتكار أيضاً في أحد عوامل النجاح الستة التي تركز على عملية تعزيز الجودة وعلى نظم ضمان الجودة. وتنقّضي المبادئ التوجيهية للإشراف الحفاظ على التركيز على الابتكار طوال مرحلة تنفيذ المشروع وسيتولى الموظفون وضع تقديرات منتظمة له وإعداد التقارير عنه. كما أن الابتكار هو موضوع المؤشرات الستة الواردة في إطار إدارة النتائج. وهذا سوف يتّسنى تقدير مدى جودة أداء الصندوق في مجال الابتكار عند تصميم المشروعات وأثناء تفديها وعند نقطة الإنجاز.
- بوابة الفقر الريفي (www.ruralpovertyportal.org). هو أداة شبكيّة للتعلم وتقاسم المعرفة المتعلقة بالحد من الفقر الريفي. ويتّيح هذا الموقع لقراء الريف، ورسميّي السياسات، والجهات المانحة، ومعاهد البحث، والمنظمات غير الحكومية، والشركاء الإنمائيين الآخرين إمكانية تقاسم المعلومات. وبينما لا يزال هذا الموقع يمر بمرحلة بداية التطوير وفترتها ثلاثة سنوات، فقد حقّق إنجازات تشمل 70 صفحة قطرية و40 قصة و12 قصة عن التعلم والتكييف و11 صفحة مواضيعية، وتركيب واختبار الأجهزة التي سيستضيفها هذا الموقع، وإنشاء تطبيقات شبكيّة لإقامة الصلات بقاعدة بيانات الصندوق ومصادر البيانات الخارجية. ومن المتوقّع أن يدخل الموقع مرحلة التشغيل بنهائيّة 2007. وهذا لا يعني فقط إمكانية إتاحة الاطلاع على معظم محتويات الموقع وإنما يسمح أيضاً بإقامة البنية الأساسية المطلوبة. وسيكون نظام إدارة المحتوى قد تم تجهيذه وإتاحة محتواه من مصادر البيانات في الصندوق ووضع مهامه الرئيسية ومواصفاته موضع التشغيل، وتوفير النماذج والتدريب للموظفين على المستوى القطري والمشروعات.

¹⁰ تمويل من مساهمات تكميلية قدمتها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في إطار التجديد السادس للموارد.

سادسا - النفقات حتى تاريخه

- 60. يبين موجز تكاليف خطة العمل للفترة 2006-2007 الذي عرض على المجلس التنفيذي في دورة ديسمبر/كانون الأول 2005 أن مجموع التكاليف يبلغ 9.5 مليون دولار أمريكي. وتم إتفاق مبلغ قدره 3.93 مليون دولار أمريكي حتى تاريخه 1.34 مليون في 2006 و 2.59 مليون حتى 16 أكتوبر/تشرين الأول (2007) ومن المتوقع استخدام مبالغ أخرى قبل نهاية السنة. ويعرض على المجلس التنفيذي في هذه الدورة أحدث البيانات المتعلقة بنفقات خطة العمل (انظر الملحق الثاني). ويشمل بعض أهم جوانب الإنفاق حتى تاريخه: تصميم عملية تعزيز الجودة وتجربتها، العمل في المبادئ التوجيهية للإشراف وتفاصيل الإجراءات والتدريب، تطوير بوابة الفقر الريفي، ووضع استراتيجية الابتكار.
- 61. وبالتوافق مع التمويل المقدم من الصندوق، تم توفير مبالغ أخرى من خلال المساهمات الثانية. فقد قدم مشروع التعزيز المؤسسي الذي مولته إدارة التنمية الدولية للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بمبلغ قدره 1.07 مليون جنيه إسترليني (قرابة 2 مليون دولار أمريكي) لدعم تنفيذ خطة العمل. ويهدف الدعم الذي تقدمه الإدارة تحديداً إلى تعزيز جهود الصندوق في أربعة من مجالات خطة العمل وهي: تعزيز إدارة الموارد البشرية، وتطبيق أدوات ونهج الإدارة بهدف تحقيق النتائج الإنمائية، وتعزيز مشاركته على المستوى القطري، لاسيما مشاركته في الاستراتيجية القطرية للحد من الفقر، ووضع سياسة إدارة المعرفة.

سابعا - الفرص والتحديات المستقبلية

- 62. يسير تنفيذ خطة العمل بخطى حثيثة. فقد تم تحقيق معظم مخرجات الخطة أو سيتم تحقيقها قريباً. أما المجالات الباقية فهي نظام ضمان الجودة الذي ستم تجربته في فبراير/شباط 2008، ومعظم المخرجات الجديدة لإدارة الموارد البشرية ومواعمتها حسبما حدده إدارة الصندوق في عام 2007. ومع الموافقة على المخرجات نقلت المسئولية عن تنفيذها من مجموعات العمل المخصصة والمؤقتة إلى هيكل ووحدات مختصة دائمة ، وإلى مجالات تسيير العمل اليومي للصندوق. وتؤدي مشاركة عدد كبير من موظفي الصندوق في تنفيذ خطة العمل إلى تسيير نقل هذه المسؤوليات.
- 63. وإنجلا، أخذت المخرجات تغير من أسلوب عمل الصندوق، حيث أنها تسهم في جعل الصندوق منظمة ترکز على أهدافها الاستراتيجية، وتمتلك النظم والأدوات المترائمة مع أهدافها والتي تتسم بالتناسق ودعم بعضها البعض، والقدرة على إعداد التقارير بما تحرزه من تقدم في تحقيق أهدافها. وهكذا يحدد الإطار الاستراتيجي أهداف الصندوق وجميع عملياته على مستوى المشروعات والبلدان وسياسات و استراتيجياته وكذلك تركيز ميزانيته وموارده البشرية وثقافته التنظيمية بصورة متزايدة على تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية، ويسمح إطار قياس النتائج وإعداد التقارير عن فعالية الصندوق الإنمائية بقياس وإعداد التقارير بما يحقق من نجاح في تنفيذها. وما من شك في أن خطة العمل تقوم بدور مهم في تحسين فعالية الصندوق التنظيمية، وسوف يسفر ذلك عن تحقيق أثر تدريجي ولكن ييجابي في فعالية الصندوق الإنمائية.

- 64 بالرغم مما تحقق من نجاح فعلي حتى تاريخه، فلا تزال توجد مخاطر قائمة إذ تبين تجربة المنظمات الأخرى بوضوح أن العديد من عمليات الإصلاح تبدأ بصورة جيدة ثم تقشل في نهاية المطاف. وتشمل العوامل التي تؤدي عادة إلى إخفاق هذه الجهود؛ الهياكل التنظيمية التي تعرقل استخدام السبل الجديدة لتسهيل العمل مثل العمل الشامل للدواير؛ والنظم المعوقة والمعرقلة والتي تستغرق وقتا طويلا أو لا تدعم جدول العمل الجديد بشكل عام، والفجوة القائمة في المهارات حيث لا تتفق مهارات الموظفين دائما مع المهارات المطلوبة لتطبيق أساليب العمل الجديدة؛ وفشل المدراء في دعم الرؤية الجديدة أو انتهاءهم للفيم التنظيمية.
- 65 ويكمّن التحدي الذي يواجهه الصندوق في ضمان استدامة الجهود الإصلاحية من خلال الحد من احتمالات الانتكاس. وتشمل المهام المحددة في هذا المجال المضي في إدارة التحول السلس من الهياكل الحصرية إلى المهام وعمليات تسهيل العمل اليومي؛ ومراجعة نظم العمل وأساليبه ورصدها عند الاقتضاء ودعمها عبر الاستثمارات الازمة لتطوير نظم تكنولوجيا المعلومات؛ والمضي قدما في أداء العمل الصعب والحيوي معاً لتحسين إدارة الموارد البشرية ومواءمة الموارد البشرية والمالية مع الأولويات الاستراتيجية؛ والتواصل مع جميع الموظفين بشأن التغيرات التي تحدث بالفعل وما يعنيه تنفيذ مخرجات خطة العمل للمنظمة. وتحظى جميع هذه المهام باهتمام فريق الإدارة العليا وفريق إدارة خطة العمل وأمانتها؛ ومن خلال تنفيذ المهام المتعلقة بإدارة الموارد البشرية، ووضع الخطط والميزانيات المستددة إلى تحقيق النتائج.
- 66 تتعلق التحديات الرئيسية الأخرى بالعلاقة بين الفاعالية التنظيمية والفعالية الإنمائية. وتقوم خطة العمل على أساس الافتراض بأن التحسينات التي تدخل على فاعالية الصندوق التنظيمية ستؤدي مباشرة إلى زيادة فاعليته الإنمائية والإسهام المعزز في الحد من الفقر الريفي. ويعُق تحسين الفاعالية التنظيمية تحت سيطرة الصندوق الكاملة وال المباشرة، وكما سلف الذكر، ترد في جدول الأعمال الذي أسهمت خطة العمل فيه إسهاماً فعالاً. غير أن الفاعالية الإنمائية تتأثر بعمل الصندوق بصورة غير مباشرة كما أنها بالضرورة تسير بخطى أبطأ. وهنا يكمن التحدي في ضمان ترجمة تحسين الفاعالية التنظيمية بسرعة إلى تحسينات في الفاعالية الإنمائية. وهذا يقتضي الاستخدام الفعال للأدوات والوسائل والعمليات الجديدة التي تم تطويرها وإجراء التقدير المنتظم والمبني للتقدم المحرز باستخدام إطار قياس النتائج وتقدير أداء الحافظ السنوية كأدوات رئيسية للرصد.
- 67 وبينما لا تزال التحديات الرئيسية قائمة فإنه توجد أيضا فرص جديدة أمام الصندوق لمواجهة هذه التحديات. ومن أهم هذه الفرص تقاسم الدروس المستفادة والمعرفة المستمدّة من تنفيذ خطة العمل مع غيره من المنظمات المماثلة. وتحظى منظمة الأغذية والزراعة بحرص استجابتها للتقييم الخارجي المستقل الخاص بها، وبدأت المناقشات بين المنظمة وأمانة خطة العمل بعرض استكشاف الفرص لتقاسم المنظمتين ما اكتسبته من خبرة. وجرى أيضا التعاون مع مصرف التنمية الأفريقي حيث استكشفت معه فرص تنظيم حلقات مشتركة للتعلم بشأن قضايا الإصلاح التنظيمي. ويعتبر برنامج الأغذية العالمي شريك محتمل في هذا المجال، إذ أنه يمر أيضا بمرحلة من التغيير الهيكلي.

-68 مع استكمال تحقيق معظم المخرجات أو اقتراب تحقيقها، تتولى إدارة الصندوق حالياً استعراض الحاجة إلى النظر في الوضع المُقبل لفريق إدارة خطة العمل وأمانتها. وبينما من المتوقع حالياً إلغاؤهما تدريجياً فمن المرجح الاحتفاظ بهما خلال عام 2008 على الأقل بغض النظر عن الترخيص التنظيمي على استدامة الإصلاحات. وبالرغم من أن التقرير الحالي هو التقرير النهائي عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل، فسوف تواصل الإدارة رفع التقارير إلى المجلس التنفيذي عن أنشطتها في تعزيز الفعالية الإنمائية، إما في إطار خطة العمل أو عبر التقارير المُقبلة عن الفعالية الإنمائية.

المخرجات الرئيسية لخطة العمل^أ

المخرجات	المخرج المزمع	الوضع الراهن	المخرج المزمع
الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2007-2010	تم التنفيذ، 2006/12	2006/12	
سياسة الاستهداف في الصندوق ^{بـ}	تم التنفيذ، 2006/9	2006/12	
الخطة متوسطة الأجل	أغلي	2007/4	
إطار قياس النتائج ^{بـ}	تم التنفيذ، 2007/9	2007/9	
الأولويات الاستراتيجية لبرنامج العمل المستند إلى النتائج، واعتماد تمويل تجهيز البرامج، وميزانية الصندوق ومكتب التقييم لعام 2008	تم التنفيذ، 2007/9	2007/9	
برنامج العمل المستند إلى النتائج، واعتماد تمويل تجهيز البرامج، وميزانية الصندوق ومكتب التقييم لعام 2008	في الطريق	2007/12	
تقدير عن فعالية للصندوق الإنمائية	في الطريق	2007/12	
الإطار المعدل لوثائق برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج	تم التنفيذ، 2006/9	2006/9	
النموذج المعدل المعتمد لنقاريير المشروعات	تم التنفيذ، 2006/9	2006/9	
سياسة الصندوق في مجال الإشراف دعم التنفيذ	تم التنفيذ، 2006/12	2006/12	
وثائق القروض والمنح المعروضة على المجلس التنفيذي في شكلها المعدل	تم التنفيذ، 2006/12	2006/12	
تقييم البرنامج التجاري للحضور الميداني	تم التنفيذ، 2007/9	2007/9	
خطة الأنشطة المتعلقة بالحضور الميداني ^{بـ}	في الطريق	2007/12	
استراتيجية الصندوق لإدارة المعرفة	تم التنفيذ، 2007/4	2006/12	
استراتيجية الابتكار في الصندوق	تم التنفيذ، 2007/9	2007/9	

أيشمل جميع المخرجات التي تتعرض على المجلس التنفيذي حسبما حدّته وثيقة خطة العمل الصادرة في ديسمبر/كانون الأول 2005 ما لم ينص على خلاف ذلك.

^{بـ} المخرجات التي حدّت بعد إصدار وثيقة خطة العمل في ديسمبر/كانون الأول 2005.

النفقات حتى تاريخه

يحتوي الجدولان 1 و 2 على تفاصيل استخدام موارد خطة العمل، في حين يظهر الجدولان 3 و 4 النفقات تحت مشروع التعزيز المؤسسي الذي تموله وزارة التنمية الدولية للمملكة المتحدة.

أولاً - النفقات حتى تاريخه - استخدام موارد خطة العمل

الجدول 1

موجز ميزانية خطة العمل للفترة 2006-2007

معبراً عنها بالدولارات الأمريكية بتاريخ 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2007

	إجمالي ميزانية خطة العمل
	المخصص من الإجمالي
9 500 000	مخصوصاً منه:
7 935 244	النفقات الفعلية لعام 2006
	المبالغ الملزمة بها/ المصروفة بتاريخ 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2007
1 332 000	تكاليف الموظفين وتعويضاتهم
2 698 467	الرصيد
1 465 836	أموال غير مخصصة
2 438 941	إجمالي أموال خطة العمل المتبقية¹
1 564 756	
4 003 697	

أ هذه المبالغ مخصصة لاستكمال أنشطة خطة العمل للعام 2008.

الجدول 2

تفاصيل ميزانية خطة العمل للعام 2007

معبراً عنها بالدولارات الأمريكية - بتاريخ 29 نوفمبر /تشرين الثاني 2007

الرصيد	المبالغ الملتزم بها/ المصروفة	المخصصات	
مجموعة العمل 1 - التغيير التنظيمي وإدارة الموارد البشرية			
521 632	489 000	1 010 632	انتساق وإدارة الموارد البشرية
326 656	105 611	432 267	إطار قياس النتائج
130 397	99 702	230 099	الإدارة والميزنة بغرض تحقيق النتائج
67 714	72 309	140 023	تغير ثقافة المؤسسة
1 046 399	766 622	1 813 021	المجموع الفرعي
مجموعة العمل 2 - الانخراط على المستوى القطري			
63 240	146 759	209 999	تعزيز الجودة وضمان الجودة
601 901	1 075 431	1 677 332	تشغيل المخرجات على المستوى القطري
30 000	-	30 000	إصلاح الأمم المتحدة/فعالية المعونة
695 141	1 222 190	1 917 331	المجموع الفرعي
مجموعة العمل 3 - إدارة المعرفة والابتكار			
360 726	391 870	752 596	إدارة المعرفة
1 781	68 219	70 000	الابتكار
362 507	460 089	822 596	المجموع الفرعي
نفقات أخرى			
242 328	112 672	355 000	الأمانة
92 566	136 894	229 460	مطبوعات مخرجات خطة العمل
334 894	249 566	584 460	المجموع الفرعي
2 438 941	2 698 467	5 137 408	المجموع

ثانياً - النفقات حتى تاريخه - مشروع التعزيز المؤسسي الذي تموله وزارة التنمية الدولية

الجدول 3

إجمالي موارد مشروع التعزيز المؤسسي

معبراً عنها بالجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي بتاريخ 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2007

المعادل بالدولار الأمريكي	الجنيه الإسترليني	إجمالي ميزانية المنحة
2 124 992	1 070 000	إجمالي المبلغ المستلم
1 029 191	542 500	مخصوماً منه:
51 460		أجور الإدارة (%) 5
613 591		إجمالي المبالغ المصروفة/الملتزم بها بتاريخ 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2007
364 140		إجمالي الرصيد المتبقى
1 095 801	527 500	الأقساط التي سيتم استلامها من وزارة التنمية الدولية بحلول مارس/آذار 2008

أ بالنسبة للأقساط المستلمة تم تطبيق سعر الصرف لما يعادل المبلغ بالدولارات الأمريكية على أساس سعر الصرف السادس بتاريخ استلام المبلغ.
أما بالنسبة للأقساط التي سيتم استلامها فسيطبق سعر الصرف على أساس سعر صرف الجنيه الإسترليني للدولار الأمريكي بما يعادل 1:2.07735 السادس بتاريخ 13 أكتوبر/تشرين الأول 2007.

الجدول 4

الميزانية التفصيلية لمشروع التعزيز المؤسسي للفترة 2006-2007

معبراً عنها بالدولارات الأمريكية - الالتزامات بتاريخ 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2007

الرصيد	المبالغ الملزمة بها/ المصروفة	المخصصات	
مجموعة العمل 1 - التغيير التنظيمي وإدارة الموارد البشرية			
196 968	306 690	503 658	انتساب وإدارة الموارد البشرية
7 937	58 563	66 500	إطار قياس النتائج
204 905	365 253	570 158	المجموع الفرعي
مجموعة العمل 2 - الانخراط على المستوى القطري			
118 567	228 506	347 073	تشغيل المخرجات على المستوى القطري
118 567	228 506	347 073	المجموع الفرعي
مجموعة العمل 3 - إدارة المعرفة والابتكار			
40 668	19 832	60 500	تجارب التعلم في البرامج القطرية
40 668	19 832	60 500	المجموع الفرعي
364 140	613 591	977 731	المجموع

* المخصصات الإجمالية مخصوصاً منها 5% كأجور إدارة من مبلغ 1 029.19 دولار أمريكي.

